

تقرير الدورة الثانية

للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك
مسقط - عمان ، 18-21 مايو/أيار 2003



تقرير الدورة الثانية
للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك
مسقط – عمان ، 18- 21 مايو/أيار 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى
القاهرة 2004

الأوصاف المستخدمة فى هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانونى أو التنموى لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها .

ISBN 92-5-005119-0

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز إستنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة فى مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أى ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر إستنساخ المواد الإعلامية الواردة فى مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه الى:

Chief, Publishing Management Service,
Information Division, FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني : copyright@fao.org

© FAO 2004

إعداد هذا التقرير

تعد هذه هي النسخة النهائية من التقرير التي حصلت على موافقة الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (RECOFI) في 21 مايو 2003.

شكر

نشكر مساعدة السيد / لوفاتيللي في إعداد هذا التقرير.

التوزيع

- المشاركون في الدورة الثانية
- أعضاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك
- إدارة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة
- مسئولو مصايد الأسماك بالمكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة.

المصدر: الفاو - تقرير الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. مسقط ، سلطنة عمان في الفترة من 18-21 مايو/أيار 2003.
تقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 727 ، روما ، منظمة الأغذية والزراعة - 2004.

ملخص

عقدت الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بحضور ممثلين من سبع دول أعضاء في الهيئة ، ومراقبين من جهاز تنمية البحوث البيئية والحياة البرية وكذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب اسيا والمركز الدولي للأسماك. يشتمل التقرير على المعلومات والموضوعات التي تم تناولها أثناء الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وقد قام السيد الدكتور/ يونس الأخرمى- مدير عام الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان، بإفتتاح الدورة الثانية رسميا. وقد سبق الافتتاح الرسمي للدورة الثانية عقد اجتماع فني استغرق يومين بغرض إستعراض الاستعدادات الفنية لتدعيم الدورة . وتم إستعراض مدى التقدم الذى تحقق فى القضايا والإهتمامات المتعلقة بمناطق الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، بالإضافة الى مدى التقدم الذى تحقق بشأن توصيات الدورة الأولى. كما تم التصديق على التوصيات الخاصة بإنشاء مجموعة عمل خاصة بالاستزراع السمكى وتوصيف المهام الخاصة بها ، كذلك إنشاء مجموعة عمل خاصة باحصائيات الاسماك. وتم ايضا تناول الأنشطة المستقبلية المتعلقة بالميزانية .

جدول المحتويات

صفحة

1	افتتاح الدورة.....
1	إقرار جدول الأعمال والترتيبات الخاصة بالدورة.....
1	استعراض كميات الصيد المبلغ عنها بالدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.....
3	استعراض موقف استزراع الأسماك بمنطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.....
4	استعراض الأنشطة القائمة بين الدورات.....
5	استراتيجيات تنفيذ نظام رصد السفن بمنطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.....
5	التقارير الفنية.....
5	دراسة الموارد البحرية بمياه الإمارات العربية المتحدة.....
6	تأثير شباك الصيد فيما بين فترتي المد والجزر على أنواع الاسماك التجارية في الكويت.....
6	تقرير الدراسة الإقليمية للربيان بمجلس التعاون العربي.....
7	المركز العالمي للأسماك.....
7	برنامج العمل والميزانية.....
8	الاجتماع الخاص حول التطور التكنولوجي في مصايد الربيان.....
9	مجموعة العمل المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي/ المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.....
9	تأسيس قاعدة بيانات إقليمية.....
9	النشرة الدورية.....
9	تكاليف الأمانة.....
9	توصيات المجموعة الفنية.....
10	موعد ومكان الدورة الثالثة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.....
10	التصديق على التقرير.....

الملحقات : أنظر للملحقات باللغة الانجليزية

افتتاح الدورة

1. رحب الدكتور يونس الأزمي مدير عام الموارد السمكية بوزارة الزراعة ومصايد الأسماك بسلطنة عمان نيابة عن معالي الشيخ سالم بن هلال الخليلي ، وزير الزراعة والثروة السمكية ، بأعضاء الوفود الحاضرين بالدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وذكر الدكتور يونس أن دورة الهيئة يجب أن تتابع توصيات الاجتماعات السابقة. وقد تضمن ذلك تأسيس قاعدة بيانات نموذجية لمصايد الربيان وتوثيق إجراءات الإدارة ومناقشة إحصائيات أنواع الأسماك الأخرى، ومن ثم ضمان المزيد من التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف. الإفتتاحية مرفق بالملحق رقم (F)
2. ومن الأمور التي حظت بمزيد من الاهتمام خلال العرض الافتتاحي كان قيام سلطنة عمان بالإعراب عن عزمها اقتراح تأسيس مكتب لتناول قضايا جمع بيانات مصايد الأسماك وتحليلها ومساعدة الدول الأعضاء على صياغة قرارات فيما يتعلق بتنظيم عمليات الصيد وتطبيق نماذج إدارة مصايد الأسماك المسئولة.
3. ألقى السيد/ محمد سيف الأمين العام للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك كلمة على الهيئة نيابة عن الدكتور جاك ضيوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ونقل أطيب أمنياته بنجاح الدورة. مرفق طيه قائمة بالمشاركين بالملحق "B" من هذا التقرير.

إقرار جدول الأعمال والترتيبات الخاصة بالدورة

4. تم إقرار جدول الأعمال بعد إدخال بعض التعديلات الصغيرة. ويرفق جدول الأعمال بوصفه الملحق "A" من هذا التقرير. وترج الوثائق المقدمة إلى الهيئة بالملحق "C".

استعراض كميات الصيد المبلغ عنها بالدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

5. استعرضت الهيئة وثيقة العمل RECOFI/2003/3 (استعراض كميات الصيد المبلغ عنها بالدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك حتى نهاية عام 2001). وقد تم الإشارة إلى الاتجاهات العامة في كميات الصيد والمنصوص عليها في العديد من التقارير القطرية. وقد ذكرت الأمانة السبب وراء تأخر وصول البيانات إلى قاعدة بيانات كميات الصيد المبلغ عنها بمنظمة الأغذية والزراعة لفترة لا تقل دائماً عن 15 شهراً ، ومن ثم لا يمكن الاستفادة منها في استعراض وضع كميات الصيد لدى الدول الأعضاء خلال العام السابق. ولا يمكن إجراء تلك المراجعة إلا من خلال الهيئة إذا ما قدم الأعضاء بيانات مصايد الأسماك الخاصة بهم عن العام السابق من أجل مناقشتها وتحليلها.
6. وقد تم الإشارة بصفة خاصة إلى أمرين هما: (أ) الممارسات القطرية المتغيرة في تحليل البيانات المبلغ عنها وفقاً لمستوى التصنيف (أي وفقاً للعائلة والجنس ومستوى النوع وغير ذلك) و(ب) الحاجة إلى تحسين الموطن الجغرافي، أي أماكن صيد الأسماك.
7. وتم الإشارة إلى أن العديد من دول الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك قد قامت بتسجيل بيانات صيد الأسماك المبلغ عنها بمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالمجموعات التصنيفية المختلفة بصورة مجمعة فقط ، أي أنه يتم تسجيل العديد من الأنواع ضمن مجموعة واحدة أو مجموعات قليلة. وقد تمثل أحد أسباب ذلك في أن العديد من الدول الأعضاء قد تقيمت أن هذا هو أحد شروط منظمة الأغذية والزراعة. ونتيجة لذلك لا توفر قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بكميات صيد الأسماك – والتي تعد قاعدة البيانات الإقليمية الوحيدة الخاصة بصيد الأسماك – سوى المعلومات الخاصة بكميات الصيد بصورة مجمعة فيما يتعلق بأنواع الأسماك التي يتم صيدها.
8. وقد أثيرت مخاوف من توافر البيانات بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بصورة مجمعة فقط في البداية على أساس جغرافي وعلى سبيل المثال ، يتم تجميع بيانات كميات الصيد بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في البداية بمنطقة منظمة الأغذية والزراعة الإحصائية رقم 51 الواقعة غربي المحيط الهندي. ويتسبب ذلك في بعض المشكلات. وفي حالة المملكة العربية السعودية يتم تجميع البيانات الخاصة بمنطقة البحر الأحمر والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وفي حالة جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة يتم تجميع البيانات للمنطقة الإحصائية الفرعية رقمي 51.2 و51.3 ، وعلى سبيل المثال ، غرب وشرق مضيق هرمز ، ويتم تجميع بيانات كميات الصيد المبلغ عنها والخاصة بسلطنة عمان في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة بالمنطقة رقم 51.3 بالنسبة لكميات الصيد القادمة من كل من داخل وخارج منطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

9. وقد تركزت المناقشات حول الحاجة إلى تحديد الأنواع ذات الأهمية الخاصة للإدارة القطرية والإقليمية. وقد تم الإشارة أيضا إلى أن الصعوبات التي يتم مواجهتها الآن في جمع المزيد من البيانات التفصيلية مثل مواقع الصيد وفي العديد من الحالات يحتاج هؤلاء الذين يقومون بجمع البيانات إلى المزيد من التدريب لتحديد الأنواع بصورة دقيقة. ومع ذلك ، كان هناك العديد من إجراءات جمع البيانات التي تم تصميمها بصورة جيدة لتناول هذه المشكلات في العديد من البلدان. ويمكن أن يتم تطبيق هذه التوجهات على جميع مناطق الصيد في الدول الأعضاء بالهيئة.

10. وقد تم الإشارة إلى الحاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بأهداف برامج جمع البيانات. وقد تمثل الهدف الرئيسي في جمع البيانات من أجل إدارة الموارد. وكان لابد من التركيز على الأنواع التي تستفيد منها أكثر من دولة واحدة. وتتمثل أنواع الأسماك أو مجموعات الأنواع ذات الأهمية الخاصة في: أسماك نيم/النعاق والربيان والكنعد والصبديدج وأسماك الإمبراطور والهامور (وهي مجموعة تزيد عن 30 نوعا ، منها سبعة أنواع ذات أهمية خاصة).

11. ركزت الكثير من المناقشات على الترتيبات الإقليمية المطلوبة للتعامل مع إحصائيات مصايد الأسماك وكيفية اتخاذ تلك الترتيبات. وقد اقترحت دولتان تأسيس مكتب إحصائيات إقليمي تتضمن مهامه التنسيق الإقليمي ودراسة وتحليل المشكلات المشتركة. وتتضمن القضايا التي يتم تسويتها ما يلي: (أ) المستويات المطلوبة لتقسيم الإحصائيات فيما يتعلق بالتصنيف و(ب) التقسيم الجغرافي و(ج) المساعدة في تبني أسلوب مقبول لجمع البيانات (أي تصميم برامج الدراسة) و(د) إتخاذ الإجراءات التي يمكن التنسيق بينها على مستوى الإقليم. وفي حالة تأسيس مركز إقليمي فإنه يتطلب شروطا مرجعية ملائمة وفريق عمل وميزانية مناسبة. وقد تم الاتفاق على أن السبيل الوحيد للقيام بذلك يتمثل في تأسيس مجموعة عمل تتولى فحص هذه القضية.

12. وافقت الهيئة على أنه فيما يتعلق بالمناقشات السابقة:

(أ) يتم مطالبة إدارة معلومات وبيانات وإحصائيات مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الدول الأعضاء بالهيئة من أجل زيادة معدل التقسيم التصنيفي لكميات الصيد المبلغ عنها والتي يتم إدخالها إلى قاعدة بيانات الصيد المعتمدة لدى منظمة الأغذية والزراعة وإحاطة الاجتماع التالي للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك علما بمدى التقدم الذي تم تحقيقه في إطار هذه الجهود.

(ب) يتم مطالبة إدارة معلومات وبيانات وإحصائيات مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة بالاحتفاظ بالبيانات التي تقدمها لها الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والمقسمة إلى منطقتين إحصائيتين إقليميتين فرعيتين هما 51.2 و 51.3 وينبغي إدخال تقسيم آخر لفصل منطقة خليج عمان عن شمال غرب الخليج العربي، وذلك في المنطقة الفرعية 51.3 وينبغي توفير هذه المعلومات بقاعدة البيانات الرئيسية الخاصة بالصيد بمنظمة الأغذية والزراعة. ويتم مطالبة إدارة معلومات وبيانات وإحصائيات مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة بإعداد تقرير حول مدى التقدم الذي تم تحقيقه بناء على هذا الطلب إلى الدورة التالية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

13. وتم أيضا تقديم التوصيات التي أعدها الاجتماع الفني الذي انعقد خلال اليومين السابقين إلى الهيئة. وقد تضمنت تلك التوصيات ما يلي:

(أ) تكليف خبير بمراجعة نماذج أخذ العينات التي تم استخدامها في دول الإقليم ووضع نظم إحصائية أفضل وأكثر تناسقا من أجل اتباعها على المستوى الإقليمي.

(ب) تحديد أهم أنواع الأسماك التي ينبغي أن تحظى باهتمام دقيق خلال عملية جمع البيانات نتيجة لمشكلات الإدارة و/أو المحافظة.

(ت) تعيين شخص يتولى التنسيق بين احتياجات نظم جمع البيانات وتنظيم مهام أي قاعدة بيانات إقليمية وتحديد المطلوب من أي نظام إقليمي للمعلومات الإحصائية.

(ث) تحديد المعدلات المرغوبة من البيانات التفصيلية ، أي تحليل الأنواع ومعالجة الأنواع المشتركة وتسجيل جهود أسطول الصيد ومعدل الجهود المبذولة في كل وحدة من وحدات الصيد وتوزيعات حجم وعمر الأسماك وقدرة أسطول الصيد.

- (ج) جمع المزيد من البيانات حول كميات الصيد وفقا للنوع.
- (ح) تنظيم ورشة عمل لمراجعة البيانات القائمة.
- (خ) تقديم المشورة حول الحاجة إلى تحسين النظم الإحصائية على المستويات القطرية من أجل الوفاء بالمتطلبات الإقليمية.

استعراض موقف استزراع الأسماك بمنطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

14. قدم مسئول الموارد السمكية بمنظمة الأغذية والزراعة السيد/ أليساندرو لوفاتيلي الذي يعمل بإدارة مصايد الأسماك ، شعبة الموارد السمكية دراسة عامة حول وضع استزراع الأسماك في دول الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك تعتمد على وثيقة العمل RECOFI/2003/4. وتوضح المعلومات والإحصائيات المتوافرة مدى تقدم استزراع الأسماك في معظم الدول الأعضاء وقيام بعض الدول باستكمال سد الاحتياجات المحلية من خلال مصايد الأسماك وغيرها من منتجات التصدير المستزرعة.

15. وقد حقق القطاع نموا ملحوظا في الفترة من 1997 إلى 2001 حينما تضاعف الإنتاج من 38600 طن إلى نحو 75000 طن. ويرجع ذلك التوسع بصورة رئيسية إلى زيادة إنتاج جمهورية إيران الإسلامية والعراق والمملكة العربية السعودية. وقد تم الإشارة إلى أنه رغم التقدم الملحوظ بقطاع استزراع الأسماك بالإقليم إلا أن القطاع لا يزال يمثل 10 بالمائة فقط من إجمالي إنتاج الأسماك مقارنة بمتوسط الإنتاج العالمي لاستزراع الأسماك البالغ 30 بالمائة.

16. وقد تم الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى التقدم الذي تحقق في إنتاج استزراع الأسماك فهناك أيضا تحسن كبير في العديد من جوانب بناء القدرة. فقد تم توفير أو تطوير المزيد من مرافق البنية الأساسية وتدريب المزيد من العاملين الفنيين بالخارج والداخل وتنفيذ المزيد من الأبحاث وجمع المزيد من البيانات الدقيقة. وقد شجع التقدم الذي تم تحقيقه على الاستثمار من جانب القطاع الخاص في المشروعات رغم وجود المزيد من عمليات التقييم والتصديق المتعلقة من جانب السلطات المعنية.

17. واستمر العرض بتناول ملخص الأنشطة الحالية التي يتم تنفيذها من أجل الإعداد للدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وقد علمت الهيئة أنه خلال الاجتماع الفني الذي عقد في الكويت في الفترة من 16-18 فبراير 2003 أوصى المشاركون من الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بتأسيس هيئة رسمية لاستزراع الأسماك. وقد تم مناقشة وصياغة مسودة الشروط المرجعية لهيئة استزراع الأسماك.

18. وخلال الاجتماع الفني لاستزراع الأسماك الذي سبق انعقاد الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (18-19 مايو 2003 ، مسقط ، عمان) والذي حضره خبراء من خمسة من الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ، تم إعداد وتقديم وثيقة عمل تتضمن توصيات حول شكل وهيكل هيئة استزراع الأسماك وبرنامج العمل المقترح خلال 2003-2004 إلى الهيئة من أجل دراستها والتصديق عليها. ويرفق التقرير بوصف الملحق "د".

19. وافقت الهيئة بالكامل على أهمية استزراع الأسماك بالإقليم وصدقت على التوصية الخاصة بتأسيس مجموعة عمل قائمة لاستزراع الأسماك وصياغة الشروط المرجعية لها (الملحق "هـ") بدلا من تأسيس لجنة خاصة لاستزراع الأسماك. وقد تم الاتفاق على أن هذا الهيكل سوف يساعد مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك على الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لها لتنفيذ مهمتها وخطه عملها عقب تقديم تلك الخطة وموافقة الهيئة عليها خلال دورتها السنوية.

20. وقد وافقت الهيئة أيضا على هيكل مجموعة العمل المقترحة والخاصة باستزراع الأسماك بحيث تركز بصفة رئيسية على استزراع الأسماك البحرية وأسماك المياه المالحة وأن تتعقد بصورة سنوية قبل انعقاد الدورة الدائمة للهيئة. وتم الاتفاق أن تتولى أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك الاتصال خلال أسبوعين من انتهاء الدورة بجميع الدول الأعضاء وتطالب تلك الدول بالتعرف على والاتصال بالنقطة المحورية القطرية لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك ، أي اسم المعهد والمسئول.

21. وقد أثبتت أيضا قضية انتخاب رئيس لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك وتم الاتفاق على أن تعرب جميع الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في ذات الوقت عن اهتمامها برأس مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك خلال الفترة الأولى التي تستغرق عامين. وتم الإشارة إلى أن يقوم رئيس مجموعة العمل الخاصة

باستزراع الأسماك بتمثيل الهيئة. وتم أيضا الاتفاق على أن يتولى النقطة المحورية للبحرين رئاسة مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك بصورة مؤقتة حيث اقترحت البحرين أن تعقد وتستضيف الاجتماع السنوي الأول لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك. وقد أقرت الهيئة العرض الذي قدمته البحرين. وتم الاتفاق علاوة على ذلك على ترشيح أول رئيس لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك بصورة رسمية خلال الاجتماع السنوي الأول لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك في البحرين.

22. فيما يتعلق بموعد انعقاد الاجتماع السنوي الأول لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك ، تم الاتفاق على أن يتم الاتصال بين الرئيس المؤقت لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك وأمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل تحديد الوقت الأكثر ملاءمة لانعقاد الاجتماع بما يتناسب مع أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك الأخرى المخطط لها ودورة الهيئة ذاتها. ويتم بعد ذلك إبلاغ جميع النقاط المحورية الأخرى لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك بالموعد المتفق عليه من أجل دراسته والتصديق عليه.

23. يتولى الرئيس المؤقت صياغة جدول أعمال الاجتماع السنوي الأول لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك بالتعاون عن كثب مع أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتوزيعه على جميع النقاط المحورية لمجموعة العمل قبل موعد انعقاد الاجتماع بفترة كافية بما يسمح بتقديم المقترحات والتعديلات وتوفير الوقت اللازم لجمع البيانات والتقارير التي قد تكون لازمة خلال الاجتماع.

استعراض الأنشطة القائمة بين الدورات

24. قامت الأمانة بعرض وتوضيح مضمون وثيقة العمل RECOFI/2003/5 بما في ذلك نتائج الاجتماعين التحضيريين لمجموعات عمل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والذين انعقدوا في مسقط (مايو 2002) والكويت (فبراير 2003) (RECOFI/2003/Info/2 و RECOFI/2003/Info/3).

25. أبرزت الورقة الرئيسية RECOFI/2003/5 إنجازات وعيوب أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك المندرجة بالجدول بما في ذلك دراسة ما بعد تقييم لجنة الخلجان التابعة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي.

26. أثارت الأمانة قضية تأسيس لجان فرعية أو مجموعات عمل منبثقة عن الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بما في ذلك مجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات ومجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك. وتم التناول حول إمكانية قيام أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بدور في أنشطة مصايد الأسماك الخاصة بمجلس التعاون العربي وخاصة دراسات أسماك القاع. وأجابت الأمانة بأنه قد تم التخطيط لانعقاد اجتماعات مختصة مع كل من مجلس التعاون العربي والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية رغم أنه لم يتم بعد تحديد موعد لانعقاد هذه الاجتماعات.

27. ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن دراسات أسماك القاع كانت تحظى بأهمية وأنه يمكن الاستفادة من الخبرات الناجحة للإمارات العربية المتحدة في إجراء دراسات مماثلة لتكون نموذجا للبرامج المستقبلية. ومع ذلك ، كانت قيود الميزانية بمثابة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ تلك الدراسات الخاصة بأسماك القاع على نطاق واسع بالإقليم بالإضافة إلى الحاجة إلى إجراء هذه الدراسات على الساحلين الشرقي والغربي للخليج. وقد تم الإشارة إلى ضرورة اعتبار الدراسات البحرية جزءا من البرامج الرسمية لإدارة مصايد الأسماك وبالتالي يتم تمويلها كجزء من الأنشطة السنوية لبرامج مصايد الأسماك. ورغم ذلك ، تم الاتفاق بصفة عامة على الحاجة إلى إجراء دراسات منتظمة لأسماك القاع في منطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك كجزء من الممارسات الرسمية لإدارة مصايد الأسماك.

28. وأعرب أحد الأعضاء عن موافقته على الاقتراح المنصوص عليه بالورقة الرئيسية والمتمثل في التوسع في أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لتشمل منطقتي البحر الأحمر وخليج عدن بالإضافة إلى إصدار نشرة دورية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وذكرت الأمانة أن بعض دول البحر الأحمر قد طالبت بتأسيس هيئة إقليمية خاصة بها لمصايد الأسماك. وقد تم اقتراح إقامة مشروعات تعاونية (تتضمن دراسات لأسماك القاع) مع الدول الأخرى بدلا من انضمام الدول الأخرى إلى الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بصفة أعضاء دائمين بحيث يمكن من خلال تلك المشروعات تأسيس علاقات مبدئية في المناطق ذات الاهتمام المشترك. ومع ذلك، فقد تم الإشارة إلى الصعوبات المتعددة التي تواجه البرامج الممتدة فيما يتعلق بالموارد المختلفة والمناطق ذات الظروف المادية التي ينبغي تناولها بالدراسة. وقد خففت هذه الحقائق من حدة البرامج الممتدة.

29. وقد تم إبراز التفاعل بين المناطق البحرية المتعددة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بما يشير إلى إمكانية إجراء دراسات في إحدى المناطق ذات الصلة بالمناطق المجاورة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تحل هذه الدراسات محل الدراسات الأكثر شمولاً بمنطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

استراتيجيات تنفيذ نظام رصد السفن بمنطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

30. قدم مستر أندرو سميث مسئول صناعة مصايد الأسماك بإدارة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، مركز تكنولوجيا الصيد، وثيقة RECOFI/2003/6 استجابة لتوجيهات منظمة الأغذية والزراعة بجذب انتباه الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك نحو قضايا نظم رصد السفن.

31. وكجزء من العرض، تم إخطار الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بدراسة الانضمام إلى عضوية شبكة الرصد والمراقبة والإشراف من أجل الإطلاع عن كثب على أحدث التطورات في تكنولوجيا الرصد والمراقبة والإشراف وتكنولوجيا نظام رصد السفن. وقد تم توضيح تفاصيل عمل شبكة الرصد والمراقبة والإشراف وتم أيضاً دعوة الهيئة لاستعراض التطورات الحالية في نظام الرصد والمراقبة والإشراف ونظام رصد السفن ودراسة عقد ورشة عمل لنظام رصد السفن من أجل نشر هذه التطورات.

32. وردا على سؤال حول إمكانية تطبيق تكنولوجيا الرصد والمراقبة والإشراف في الإقليم، تم الاتفاق على أن استخدام تكنولوجيا الرصد والمراقبة والإشراف قد يكون محدوداً بالإقليم نتيجة للأعداد الكبيرة من السفن الصغيرة. ورغم ذلك، فمع انخفاض التكلفة (بلغت التكاليف الرأسمالية الحالية لجهاز البث المثبت على السفينة نحو 600 – 2000 دولار أمريكي وفقاً للنظام المستخدم) سوف يصبح نظام الرصد والمراقبة والإشراف مجدياً بالنسبة لمثل هذه السفن الصغيرة.

التقارير الفنية

دراسة الموارد البحرية بمياه الإمارات العربية المتحدة

33. قدم مستر ثابت عبد السلام الزهران مدير مركز البحوث البيئية بجهاز تنمية البحوث البيئية والحياة البرية عرضاً للدراسة الحالية للموارد البحرية بالإمارات العربية المتحدة. وقد تناول بالشرح أهداف ونماذج ونتائج الدراسة الحالية لموارد البحار والمحيطات التي استغرقت 12 شهراً بمياه الإمارات العربية المتحدة. وقد تم استخراج عينات للأسماك من خلال الشباك والفخاخ. وتم استخدام النماذج الصوتية لاستكمال تقديرات الكتلة الحيوية للأسماك التي اعتمدت على نتائج المنطقة المسوحة بالشباك.

34. ووفقاً للموسم، قد تراوح إجمالي تقديرات الكتلة الحيوية لأسماك القاع فيما بين 6 آلاف و16 ألف طن لعشرين نوع رئيسي. وكان من الواضح أن الإنتاج السنوي كبير بينما تبلغ أقل معدلات الإنتاج خلال فصل الصيف. وكانت العديد من الأسماك من الأنواع المهاجرة وتزداد معدلات الهجرة من شمال الإمارات.

35. وفقاً للمقاييس التي تم أخذها، يتم صيد العديد من الأسماك غير الناضجة من جميع الأنواع من مصايد الأسماك التجارية. وقد لوحظ فارق ضئيل للغاية في الحجم بين المناطق التي يتم الصيد بها من خلال الشباك وتلك التي لا يتم استخدام الشباك خلال الصيد بها، على الرغم من تفوق كمية الكتلة الحيوية لأسماك القاع في المناطق التي لا يتم الصيد بها باستخدام شباك الصيد. وقد وجد أن هجرة الأسماك ترتبط بنشاط وضع البيض. وكانت الأسماك الأقل تحركاً هي تلك التي تضع بيضها خلال الصيف مثل أسماك القشر المقيمة (الهامور).

36. تتمثل النتيجة الرئيسية للدراسة في أن الكتلة الحيوية لأسماك القاع تبلغ حالياً نحو 20% فقط من الكتلة الحيوية لتلك الأسماك عام 1978. ويزداد الأمر سوءاً على الساحل الشرقي حيث تبلغ الكتلة الحيوية 7% من الكتلة الحيوية لعام 1978. ولا يمكن عزو الانخفاض الكبير في حجم الكتلة الحيوية لأسماك القاع إلى الصيد وحده – بل لابد من وضع التدهور البيئي في الاعتبار أيضاً.

37. كان إجمالي الكتلة الحيوية لأسماك السطح الصغيرة مماثلاً لنظيره خلال دراسات عام 1978. ولم يتجاوز طول معظم أنواع أسماك السطح الصغيرة التي تم صيدها 4 سم وكانت تتواجد في مجموعات صغيرة. ومن ثم، فلم يكن من الأرجح أن تحظى بأي أهمية تجارية.

38. وتمثلت النتيجة في أن منطقة الإمارات العربية المتحدة تحظى بأهمية خاصة كمنطقة تضع بها الأسماك بيضها بصفة عامة. ويبدو أن هناك بلدان أخرى تشارك الإمارات العربية المتحدة في مخزون الأسماك.
39. وقد ذكر أن تدهور البيئة الساحلية قد يكون السبب وراء انخفاض حجم الكتلة الحيوية وأن هناك حاجة إلى التعاون الفعال على المستويين القطري والإقليمي لمواجهة قضية التدهور البيئي.
40. وتم الإشارة إلى أن تزايد المواد الغذائية والمترسبة قد يساهم في ازدهار النباتات المغمورة والمعلقة والأسماك الهلامية. وقد تؤدي زيادة إنتاجية المواد العضوية إلى اختناق الكائنات البحرية ومصارع الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مخاطر أخرى على صحة الإنسان. وقد تأثرت الشعاب المرجانية والنباتات البحرية أيضا مما أثر على الأنواع التي تعتمد عليها.
41. وقد تم التوصل إلى وجود حاجة إلى نظام إدارة محسنة في مختلف أنحاء الإقليم يتضمن اعتبارات وحماية بيئية. ولا بد أن يتضمن هذا النظام توجهات احتياطية. ولا بد أن تمتد اللوائح لتشمل لوائح استخدام الأراضي التي تؤثر بها الأنشطة على الموارد البحرية.
42. وقد تم الإشارة إلى أن جهود الصيد المتزايدة تساهم في انخفاض الكتلة الحيوية للأسماك حيث تزايدت أعداد الصيادين والقوارب بنسبة أربعة أضعاف خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية وأسهمت دون شك في تفاقم حدة المشكلة.
43. وقد أثبتت قضية الدعم من جانب أعضاء وفد الإمارات العربية المتحدة حيث رأوا أن استغلال الدعم يمكن أن يشجع على المبالغة في الصيد وأنه بمجرد استحداث الدعم فإنه يصعب إلغاؤه.
44. تناولت العديد من المداخلات الآثار السلبية للصيد بالشباك على الكائنات البحرية والأسماك. وقد تمثلت القضايا الأخرى التي أثيرت في سياق هذه المناقشة في الآثار السلبية للدعم المتمثلة في تحفيز جهود الصيد بما يتجاوز المعدلات التي يمكن عندها حصد الإنتاج بصورة مستدامة.
45. وقد أُننت الهيئة على الجهود المبذولة من جانب إمارة أبو ظبي وجهاز تنمية البحوث البيئية والحياة البرية وأشارت إلى القيمة الكبيرة للنتائج التي تم التوصل إليها وأهميتها الإقليمية. وقد أعربت الهيئة عن أملها في أن تقوم إمارة أبو ظبي بنشر نتائج الدراسة.

تأثير شبك الصيد فيما بين فترتي المد والجزر على أنواع الاسماك التجارية في الكويت

46. قام السيد على الباز من معهد الكويت للبحوث العلمية باستعراض تأثير شبك الصيد فيما بين فترتي المد والجزر على أنواع الأسماك التجارية. ويعد هذا النموذج أحد أقدم تقنيات الصيد المستخدمة في الخليج وقد تزايد استخدام هذه المعدات من 137 عام 1986 إلى 355 عام 2003. وقد تمثل الهدف من الدراسة في شرح وضع مصايد الأسماك (كل من كميات الصيد البيولوجي والمعلومات التجارية) وتقييم آثارها البيئية.
47. تم وصف معدلات الصيد وتكوين الأنواع وتحديد العائدات الاقتصادية لمصايد الأسماك. ويبدو أن معدلات الصيد قد انخفضت إلى حد كبير منذ عام 1989.
48. ظهرت مشكلات رئيسية داخل مصايد الأسماك تتضمن صيد الطيور وخسائر الكائنات البحرية التي نتجت عن الوصول إلى سياج القضبان والتخلص من الأنواع غير المرغوب بها.
49. ومن المزمع إغلاق العديد من الحضرة (شباك الصيد) نتيجة للمخاوف البيئية. وقد تم منذ ذلك الحين استحداث موسم تتوقف خلاله عمليات الصيد.

تقرير الدراسة الإقليمية للريبيان بمجلس التعاون العربي

50. تولت مجموعة مصايد الأسماك بمجلس التعاون العربي تنسيق هذا البرنامج. وقد تضمنت أهداف البرنامج تحديد المخزون الإقليمي من الريبيان وإجراء دراسات شهرية لعمليات الصيد بالشباك واستحداث أساليب مشتركة لتقييم المخزون

ووضع خطط إقليمية للإدارة وتحديد معدلات الحصاد المستدامة متوسطة الأجل وطويلة الأجل وتوفير التدريب على تقييم مخزون الربيان ومنهجيات الدراسة.

51. وكان *Penaeus semisulcatus* أكثر أنواع الربيان توافرا (69 إلى 95 بالمائة من كميات الصيد). وقد تم تصنيف العينات وفقا للجنس وقياسها أطوالها. وتم حساب معدلات جهود الصيد لكل وحدة حيث بلغت أعلاها في الكويت وأدناها في قطر. وبلغ معدل كميات الصيد الثانوي أعلى نسبة لها بالكويت (1 : 125) وقد تم التخلص من معظمها بينما بلغت أدنى نسبة لها في البحرين. وتتواجد إناث الأسماك التي تحمل بيضا بصفة رئيسية فيما بين شهري يناير ومارس. وقد تم أيضا تسجيل اختلافات الطول كما تم أيضا تسجيل المعلومات الخاصة بدرجة الحرارة.

52. تم تخطيط خريطة الإنتاج لنوع *Penaeus semisulcatus* وحساب الموعد الأقصى للفتح حيث وجد أنه في شهر سبتمبر بالكويت وفي أغسطس بالمملكة العربية السعودية وفي يونيه بالبحرين. واختلفت معدلات الوفيات من 2.17 إلى 3.84 وفقا لنموذج بولي.

53. تم التوصل إلى أن حجم الربيان يقل من الشمال نحو الجنوب وأن تفريخ البيض يصبح موسميا بصورة أكبر في الشمال. وقد وجد أن هناك ثلاثة أنواع من *Penaeus semisulcatus* في منطقة الدراسة. وقد وجد أن الكتلة الحيوية تبلغ ذروتها في منتصف أغسطس بالكويت بينما تبلغ تلك الذروة في وقت سابق تدريجيا كلما اتجهت نحو الجنوب.

54. وقد عبرت جمهورية إيران الإسلامية عن وجهة النظر التي تنادي بضرورة إقامة مشروع ل *Penaeus semisulcatus* على امتداد منطقة الخليج.

55. تم تحديد عدد من التوصيات من أجل العمل المستقبلي:

- أ- تقييم مدى غزارة موارد الربيان بمياه الإمارات العربية المتحدة وعمان.
- ب- وضع برنامج طويل الأجل لأخذ العينات.
- ت- تحديد العوامل التي تساعد على تزايد الأنواع المعنية نظرا لأنه لا يعرف الكثير عنها.
- ث- تحديد مواطن استزراع الربيان.
- ج- وضع إجراءات للتعرف على الحد الأقصى من إنتاج الأنواع المعنية.
- ح- إجراء تجارب استعادة الإنتاج وفقا لما هو مطلوب.
- خ- تحديد أفضل سبل الحد من الصيد الثانوي لكل موطن من مواطن صيد الربيان.

المركز العالمي للأسماك

56. قدم مراقب المركز العالمي للأسماك عرضا حول البرنامج الشامل للمركز وبصفة خاصة أحد برامج المركز الإقليمي في مصر.

برنامج العمل والميزانية

57. قدمت أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وثيقة عمل حول برنامج العمل والميزانية للفترة فيما بين انعقاد الدورات (2003-2004).

58. وقد تم الإشارة إلى التقدم البطيء الذي تحققه الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتم الاتفاق على ضرورة وجود فترة بيئية تبلغ عامين تفصل بين انعقاد دورات الهيئة.

59. وقد تم إثارة قضية الميزانية التي تنشأ عن الحاجة إلى تأسيس مجموعات عمل. وفي هذا السياق ، تم الإشارة إلى ضرورة أن تتلقى مجموعات العمل تعليماتها من الهيئة التي ينبغي أن تحدد أو على الأقل توافق على الشروط المرجعية لهذه المجموعات.

60. وبعد مناقشات مطولة تم الاتفاق على وجوب تأسيس مجموعتي عمل لاستزراع الأسماك والإحصائيات.

61. وفي حالة مجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات سوف تتلقى الأمانة الترشيحات الخاصة بالنقاط المحورية من كل دولة عضو. وسوف ينعقد اجتماع افتتاحي في أوائل شهر أكتوبر بجمهورية إيران الإسلامية لوضع مسودة الشروط المرجعية. وقد تم الاتفاق على تولي النقطة المحورية لجمهورية إيران الإسلامية رئاسة مجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات بصورة مؤقتة. وقد أقرت الهيئة العرض المقدم من جمهورية إيران الإسلامية. وبالإضافة لذلك، تم الاتفاق على ترشيح أول رئيس رسمي لمجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات خلال الاجتماع القادم.

62. تم تقديم برنامج العمل المقترح لعامي 2003-2004 والخاص بمجموعة عمل استزراع الأسماك إلى الهيئة. وقد ركزت المناقشات حول نقطتين رئيسيتين: (أ) ترتيب أولويات أنشطة استزراع الأسماك في الإقليم و(ب) تمويل جميع الأنشطة المستقبلية.

63. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، ذكر مستر لوفاتيلى أن خبراء الدول الأعضاء بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك قد قاموا بتحديد نشاطين رئيسيين ذوي أولوية بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الفنية الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام ولكن ذلك يتطلب تفويض واضح من الهيئة من أجل تنفيذها بالإضافة إلى تمويل مناسب. وعلاوة على ذلك، فقد تم التوصية بنشاطي تشريعات استزراع الأسماك ونظم المعلومات استزراع الأسماك اللذين أدرجهما مجموعة العمل ضمن برنامج العمل لعامي 2003-2004 نتيجة لمرحلة التنمية المبكرة لمجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك.

64. عند استعراض وثيقة العمل RECOFI/2003/7E (برنامج العمل والميزانية للفترة البيئية بين الدورات خلال عامي 2003-2004) تم الاتفاق على ضرورة إلغاء مشاورات الخبراء حول استحداث أنواع دخيلة حيث سوف يتم تناول القضايا المتعلقة باستحداث أنواع دخيلة في إطار النشاط المقترح للتشريع.

65. ساد شعور عام بأن ثقة الهيئة في عمل مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التوصل إلى نتائج ملموسة. وسوف يساعد النشاطان المقترحان مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك على بدء تناول بعض القضايا الهامة والتوصل إلى نتائج ذات قيمة على المستوى الإقليمي وبتكلفة منخفضة نسبياً. وتم الاتفاق على أنه حان الوقت لبدء نشاط مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك.

66. وقد تم الإشارة إلى عدم وجود نظام قائم لتمويل الأنشطة بصفة دائمة وإلى أن الهيئة تحتاج إلى الحصول على التوجيه من خلال أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك حول أفضل سبل التقدم. وقد أعربت العديد من الوفود عن قلقها من أن يؤدي أي تأخير في اتخاذ القرار حول كيفية عمل مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك في المستقبل إلى إطالة فترة توقف النشاط وهو ما حدث بالفعل خلال العامين السابقين.

67. تم الاعتراف بأن الهيئة ليست في وضع يسمح لها بإقرار خطة العمل المقدمة نتيجة لعجز الميزانية. واقترح السيد لوفاتيلى أن تدرس الهيئة تخصيص والتصديق على مبلغ سنوي ثابت لأنشطة مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك. وقد اتضح أن قيام مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك باقتراح ميزانيات سنوية يتم التصديق عليها من جانب حكومة دولة واحدة أمراً غير عملي. وفي حالة الحاجة إلى أي مبالغ إضافية أخرى بخلاف تلك المبالغ التي توفرها الهيئة لا بد أن تبحث مجموعة العمل الخاصة باستزراع الأسماك عن سبل لجذب دعم الجهات المانحة بالتعاون مع أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

68. أكد أعضاء الهيئة على الحاجة إلى ضمان توزيع جميع الوثائق اللازمة فيما بين الوفود قبل فترة مناسبة.

الاجتماع الخاص حول التطور التكنولوجي في مصايد الربيان

69. قامت دولتان (جمهورية إيران الإسلامية والكويت) بتأييد الاقتراح بعقد مثل ذلك الاجتماع وطلبت الهيئة أن تتولى الأمانة إجراءات انعقاد الاجتماع. واقترحت الأمانة أن يتم عقد الاجتماع في أوائل عام 2004. وعرضت جمهورية إيران الإسلامية استضافة الاجتماع.

مجموعة العمل المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي/ المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

70. تم التوصل إلى أنه ليس هناك غرض من هذا الاجتماع في الوقت الحالي وأنه ينبغي على الأمانة أن تتولى عملية التنسيق اللازمة.

تأسيس قاعدة بيانات إقليمية

71. تم الاتفاق على تأسيس قاعدة بيانات إقليمية تستفيد من خلالها مجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات.

النشرة الدورية

72. أعربت الوفود عن اهتمامها بمن سوف يتولى دعم إنتاج هذه النشرة. وتم الاتفاق بصفة عامة على تأجيل النظر في هذه القضية إلى وقت لاحق (غير محدد). ومع ذلك ، تم التأكيد على أهمية الدعاية لأنشطة الهيئة من خلال جميع القنوات الإعلامية الممكنة من خلال كلتا الدولتين ومن خلال الأمانة.

تكاليف الأمانة

73. أثيرت تساؤلات حول المدة الزمنية والمصروفات التي تحتاج إليها الأمانة فيما يتعلق بقضايا الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

توصيات المجموعة الفنية

74. ذكرت الهيئة توصيات المجموعة الفنية وفقا لما يلي:

توجه النظام البيئي في إدارة مصايد الأسماك

- يجب أن تدرس الهيئة الحاجة إلى تناول قضية توجه النظام البيئي في إدارة مصايد الأسماك.
- لا بد من الإشارة إلى الندوة المقترحة حول توجه النظام البيئي لإمارة أبو ظبي. وقد تنظر الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في أمر المشاركة بالندوة والأسلوب التي يمكن المشاركة من خلاله.
- تم تحديد حاجة الهيئة إلى تأسيس مجموعة عمل لتقديم المشورة حول هذه القضية.
- لا بد أن تدرس الهيئة كيفية تنفيذ الأكواد التطوعية القائمة والخاصة بممارسات إدارة مصايد الأسماك.

إعداد تقارير حول وضع المخزون من أنواع الأسماك الهامة

- أكد الاجتماع الفني مرة أخرى على الحاجة إلى تناول هذه القضية.
- تم الاتفاق على دراسة أنواع الربيان والكنعد والهامور وعلى أن تقوم الهيئة بتوفير الإرشادات اللازمة.
- تم الاتفاق على أن تصدر الأمانة قائمة بجميع البحوث التي تم إجراؤها حول مصايد الأسماك في الإقليم وتقوم بنشرها على موقع الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك على الإنترنت.

نظام رصد السفن وشبكة الرصد والمراقبة والإشراف

- يتم دعوة الهيئة لاستعراض أحدث التطورات في نظام شبكة الرصد والمراقبة والإشراف ونظام رصد السفن وخاصة القضايا الجديدة المتعلقة بهذه الأدوات الهامة في مجال إدارة مصايد الأسماك. ويمكن الاستفادة من هذه التطورات بصورة مكثفة من أجل دعم تنمية الموارد البشرية والدعم المؤسسي في الإقليم.
- يمكن أن تقوم الهيئة أيضا بالنظر في توصية الدول الأعضاء بدراسة المشاركة في الشبكة الدولية لرصد ومراقبة والإشراف على التعاون والتنسيق بين مصايد الأسماك.

- يتم دعوة الهيئة للنظر في إقامة ورشة عمل حول نظام رصد السفن على غرار ورشة العمل التي عقدت مؤخرا في السنغال بهدف التأكيد على حاجة دول الإقليم إلى التعاون وإمكانية تحقيق ذلك التعاون في مجال نظام رصد السفن.

الشباك الخيشومية

- لا بد أن تنظر الهيئة في التقدم بطلب إلى الأمانة من أجل تنظيم مراجعة ممارسات الصيد عن طريق الشباك الخيشومية في منطقة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ودراسة تأثير الصيد من خلال الشباك الخيشومية من أجل حماية وإدارة الموارد واللوائح المرغوبة بهدف الحد من عمليات الصيد باستخدام الشباك الخيشومية.

شط العرب

- لا بد أن تهتم الهيئة بالتطورات الجديدة في شط العرب بوصفها منطقة تتطلب الحماية لكونها موطن لاستزراع الأسماك وخاصة حظر الصيد بالشباك.

الأسماك شبه السطحية

- يتم مطالبة الأمانة بتنظيم مجموعة عمل خاصة من أجل (أ) تخطيط عملية مراجعة وتقييم الأنشطة السابقة التي تتعلق بمصايد الأسماك شبه السطحية في خليج عمان و(ب) وضع برنامج مستقبلي للتعامل مع متطلبات التخطيط في إطار من التخطيط الاستراتيجي و(ج) إبلاغ المساهمين الوطنيين الملاءمين عند الحاجة عن تخطيط وتنفيذ الأنشطة المستقبلية.

75. فيما يتعلق بقضية شط العرب وتغيير النظام الحاكم في العراق ، تم الإشارة إلى ترحيب الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بمشاركة العراق في أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ، كما تم الإشارة إلى أنه ينبغي على الأمانة التأكد من أن تصبح العراق عضوا فعلا بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في المستقبل بأسرع ما يمكن.

موعد ومكان الدورة الثالثة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

76. وافقت الهيئة على أن تعقد الدورة التالية في الدوحة بقطر خلال الأسبوع الثاني من مايو عام 2005.

التصديق على التقرير

77. تم التصديق على التقرير يوم الاربعاء 21 مايو 2003 .

عقدت الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بحضور ممثلين من سبع دول أعضاء في الهيئة ، ومراقبين من جهاز تنمية البحوث البيئية والحياة البرية وكذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب اسيا والمركز الدولي للأسماك. يشتمل التقرير على المعلومات والموضوعات التي تم تناولها أثناء الدورة الثانية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وقد قام السيد الدكتور/ يونس الأخرمى- مدير عام الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان، بافتتاح الدورة الثانية رسمياً. وقد سبق الافتتاح الرسمي للدورة الثانية عقد اجتماع فني استغرق يومين بغرض إستعراض الاستعدادات الفنية لتدعيم الدورة . وتم إستعراض مدى التقدم الذى تحقق فى القضايا والإهتمامات المتعلقة بمناطق الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، بالإضافة الى مدى التقدم الذى تحقق بشأن توصيات الدورة الأولى. كما تم التصديق على التوصيات الخاصة بإنشاء مجموعة عمل خاصة بالاستزراع السمكى وتوصيف المهام الخاصة بها ، كذلك إنشاء مجموعة عمل خاصة بإحصائيات الاسماك. وتم ايضا تناول الأنشطة المستقبلية المتعلقة بالميزانية .

